بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٤٨٣
بتاريخ:	٢٠١٧/٩/٢٥

ملف رقم: ٣٠١/١/٥٨

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الزراعة

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٦٣) المؤرخ ٢٠١٣/٦/١١ بشأن النزاع القائم بين محافظة أسوان والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بخصوص تحديد الجهة المختصة بالتصرف واستغلال وإدارة مساحة (٣١٢) فدانًا لمنطقة المحاجر طريق أسوان أبو سمبل، وذلك بعد دمج الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بموجب القرار الجمهوري رقم (٧٠) لسنة ٢٠٠٧ في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه سبق أن ثار خلاف بين محافظة أسوان والهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بشأن المختص باستخراج تراخيص المحاجر في الأراضي الداخلة في اختصاص الهيئة، وقد تم عرض هذا الخلاف على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة والتي انتهت بجلستها المعقودة في ١٩٩٣/٢/٧ إلى اختصاص الهيئة دون المحافظة في استخراج تراخيص المحاجر في الأراضي الداخلة في اختصاص الهيئة، استنادًا إلى أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمي (٣٣٦) لسنة ١٩٧٤، و(٤٢٠) لسنة ١٩٧٨. وبتاريخي ٢٠٠٥/٩/٢٧، و٢٠٠٦/١١/١٥ أبرمت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية عقدين بموجبهما خصصت مساحة (٣١٢) فدانًا إلى شركة ميديكوم أسوان للأسمنت لإنشاء مصنع أسمنت وإقامة مدينة سكنية تخدم المصنع وكذا إنشاء محطة كهرباء ومخزن مفرقعات. وبتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٠) لسنة ٢٠٠٧ متضمنًا في مادته الثالثة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية

دمج الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بما فيها المسطح المائي للبحيرة وما ينشأ عنها من منخفضات في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهو ما حدا بمحافظة أسوان إلى مخاطبة المركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة بشأن الخلاف القائم بين المحافظة والهيئة على المساحة المخصصة لشركة ميديكوم أسوان للأسمنت، وقد انتهى المركز إلى أن هذه المساحة تدخل ضمن الأراضي المخصصة للأنشطة التعدينية والمحميات الطبيعية وفقًا لخريطة استخدامات أراضي الدولة المرافقة بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠١، كما قام المركز باستطلاع رأي إدارة الفتوى المختصة بشأن طلب تحديد الوضع القانوني للهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بعد دمجها في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٠) لسنة ٢٠٠٧، وعما إذا كانت لا تزال مختصة بمباشرة الأنشطة المختلفة على الأراضي الخاصة بها. وقامت إدارة الفتوى بعرض الأمر على هيئة اللجنة الأولى لقسم الفتوى والتي انتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٤ إلى زوال الشخصية الاعتبارية للهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بدمجها في الهيئة العامة لمشروعات التعمير واقتصر نشاط الهيئة الأخيرة على الأراضي المحيطة ببحيرة ناصر وشواطئها المختصة بالزراعة والاستصلاح دون غيرها، ودخول الأراضي المتنازع عليها في ولاية محافظة أسوان، وإزاء اعتراض وزير الزراعة على ما خلصت إليه اللجنة الأولى لقسم الفتوى بإفتائها المذكور بزعم تعارضه مع إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الصادر بجلسة ١٩٩٣/٣/٢٧، فقد طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٣ من سبتمبر عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٢ من شهر ذي الحجة عام ١٤٢٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة التصدي لموضوع ما، بالفصل في النزاع فيه، متى كان مطروحًا على القضاء.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع الماثل أقيمت بشأنه الدعوى رقم (١/١٦٨٧٦ق) أمام محكمة القضاء الإداري بأسوان حيث طلبت في ختامها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – فرع الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي بأسوان – إلزام شركة ميديكوم أسوان للإسمنت تسليمها قطعتي الأرض محل العقدين المؤرخين ٢٠٠٦/٩/٢٧، و٢٠٠٦/١١/١٥ والبالغ مساحتهما (٣١٢) فدانًا – المساحة محل النزاع – وإلزامها أداء مبلغ مقداره (١٠٣١٨٢٣,٩٨) جنيهًا مقابل حق الانتفاع

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

خلال الفترة من ٢٠١٠/٩/٢٤، حتى ٢٠١١/٩/٢٦، فمن ثم يغدو من غير الملائم - والحال كذلك - الفصل في النزاع الماثل لتعلقه بنزاع مازال مطروحًا على القضاء.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة الفصل في النزاع الماثل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في ٩/ ٩/ ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

أحمد/

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع